

Distr.: General
3 November 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

أود أن أشير إلى الرسالة المؤرخة 23 تموز/يوليه 2020 الواردة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/766)، التي طلب فيها المجلس إلى أن أقدم، في موعد لا يتجاوز 31 تشرين الأول/أكتوبر 2020، تقريرا خطيا مع توصيات تقيّم فيه التحديات التي تواجه بوروندي ونطاق وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في البلد، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والمنطقة، لدعم بوروندي في تحقيق السلام والمصالحة والتنمية على نحو مستدام.

وفي 29 حزيران/يونيه 2020، أجريت محادثة هاتفية مع رئيس بوروندي، إيفاريست ندايشيميي، لتقديم تعازي عقب وفاة الرئيس السابق، بيير نكورونزيزا، ولتهنئته على انتخابه رئيسا. وناقشنا أيضا طرائق دعم الأمم المتحدة لبوروندي في المستقبل. ورحب السيد ندايشيميي بعرضي إيفاد بعثة متعددة التخصصات لتقييم الحالة في البلد وتحديد المجالات التي يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة.

وطلبتُ إلى مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، بنتو كيتا، أن يقودا معا بعثة تقييم استراتيجي إلى بوروندي. وقد أوفد هذا الفريق المتعدد التخصصات إلى البلد في الفترة من 14 إلى 19 أيلول/سبتمبر 2020، وشارك فيه أعضاء من فريق الأمم المتحدة القطري. وأجرى الوفد مشاورات مع أصحاب المصلحة الوطنيين والدوليين بشأن جميع المسائل ذات الصلة بالعلاقات بين بوروندي والأمم المتحدة. وأرفق طيه تقريري (انظر المرفق)، الذي يتضمن توصيات لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وبوروندي.

وكما هو مبين في التقرير، فإن رغبة بوروندي في إحداث تغيير إيجابي حقيقية وقوية. ولدى المجتمع الدولي فرصة لدعم حكومة بوروندي وشعبها للاستفادة من هذا الزخم، وذلك بمساعدتهما بنشاط في تحقيق التحول المنشود في البلد، مع تيسير المصالحة، وإقامة نظام سياسي شامل للجميع، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البورونديين، في الوقت نفسه.

إن انفتاح الرئيس ندايشيميي وحكومة بوروندي على التعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بروح من الاحترام المتبادل والشراكة التعاونية، أمر جدير بالثناء وسيساعد كثيرا على تحقيق المصالحة الكاملة والتحول المنشود. وتحقيقا لتلك الغاية، أكرر التزام الأمم المتحدة بدعم حكومة بوروندي وشعبها في طريقهما نحو مستقبل يسوده السلام والازدهار.



20-14139 (A) 061120 061120



وأعرب عن امتناني لحكومة بوروندي على الدعم الذي قدمته إلى بعثة التقييم الاستراتيجي، ما مكن من إيفادها إلى البلد في امتثال تام للترتيبات الوقائية للتصـــدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولجميع أصحاب المصلحة على مشاركتهم النشطة في البعثة.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**

المرفق

تقرير الأمين العام عن بعثة التقييم الاستراتيجي لمشاركة الأمم المتحدة في بوروندي

أولا - مقدمة

1 - يُقدم هذا التقرير استجابة للرسالة المؤرخة 23 تموز/يوليه 2020 الواردة من رئيس مجلس الأمن (S/2020/766)، التي طلب فيها إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، بحلول 31 تشرين الأول/أكتوبر، تقريرا خطيا مع توصيات تقيّم فيه التحديات التي تواجه بوروندي، ونطاق وطرائق مشاركة الأمم المتحدة في البلد، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والمنطقة، من أجل تحقيق السلام والمصالحة والتنمية على نحو مستدام. وصدرت هذه الرسالة في سياق التطورات الأخيرة، بما في ذلك انتخابات 20 أيار/مايو 2020 وتطور حالة السلام والأمن في البلد. وفي 29 حزيران/يونيه، قبل ورود طلب المجلس، أجرى الأمين العام محادثة هاتفية مع رئيس بوروندي، إيفاريست ندايشيميي، رحب خلالها السيد ندايشيميي بعرض الأمين العام إيفاد بعثة متعددة التخصصات للأمم المتحدة لتقييم الحالة في البلد وتحديد المجالات التي يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات أساسية

2 - في أعقاب أزمة عام 2015 التي أثارها ترشح الرئيس الراحل، بيير نكورونزيزا، لولاية ثالثة، أعيد إدراج الحالة في بوروندي في جدول أعمال مجلس الأمن. وعملا بقرارات المجلس 2248 (2015) و 2279 (2016) و 2303 (2016)، أنشئ مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى بوروندي، خلفا لمكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، لدعم البلد والمنطقة في إيجاد حل سلمي ودائم للأزمة.

3 - وقدم مكتب المبعوث الخاص إلى بوروندي، في إطار تنفيذ ولايته، الدعم التقني والفني إلى ميسر الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا، وهو الرئيس الراحل لجمهورية تنزانيا المتحدة، بنجامين مكابا. وساعد فريق عامل تقني مشترك، يضم جماعة شرق أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، في تيسير خمس جلسات للحوار. غير أن الجولات اللاحقة من عملية الحوار لم تر النور إطلاقا، على الرغم من الجهود التي بذلها الميسر والمبعوث الخاص، الرئيس الانتقالي السابق لبوركينا فاسو، ميشيل كافاندو. وفي شباط/فبراير 2019، وبعد أن أعلن الميسّر انتهاء مهمته، قدم تقريره النهائي وخارطة طريق للسلام المستدام في بوروندي إلى وسيط الحوار بين الأطراف البوروندية، الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، لكي ينظر فيهما مؤتمر القمة العادي العشرون لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا. وقد انعقد مؤتمر القمة هذا في الشهر نفسه. وقرر إجراء مزيد من المناقشات بهذا الشأن ولم يوفر بعد سبيلا للمضي قدما.

4 - وفي الفترة من 20 أيار/مايو إلى 24 آب/أغسطس 2020، أجريت انتخابات عامة في بوروندي في بيئة سلمية نسبيا، مما أدى إلى تغييرات في قيادة مؤسسات الدولة الرئيسية، بما فيها الرئاسة والبرلمان والمجالس البلدية والمحلية. ونتيجة لذلك، أدى السيد ندايشيميي اليمين الدستورية رئيساً للبلد في 18 حزيران/يونيه. وعين رئيس الوزراء، آلان - غيوم بونيوني في 24 حزيران/يونيه، وعينت الحكومة الجديدة في 28 حزيران/يونيه. وعلاوة على ذلك، انتخب جيلاسي ندابيرابي وإيمانويل سينزوهاغيرا، في 25 آب/أغسطس، رئيسا للجمعية الوطنية ورئيسا لمجلس الشيوخ، على التوالي.

5 - وفي هذا السياق، قامت بعثة التقييم الاستراتيجي التي يقودها كل من المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا، والأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، بنتو كيتا، بزيارة بوروندي في الفترة من 14 إلى 19 أيلول/سبتمبر. وضمت هذه البعثة المتعددة التخصصات أيضا مشاركين من مركز الأمم المتحدة دون الإقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية في وسط أفريقيا، ومكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة، وفريق الأمم المتحدة القطري، بما يشمل ممثلين من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. واجتمع أعضاء بعثة التقييم الاستراتيجي مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في البلد، ولا سيما رئيس بوروندي، والمسؤولون الحكوميون، وقادة الأحزاب السياسية، وأمين المظالم، وممثلو لجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وهيئات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات الدينية، والمنظمات النسائية، والمجموعات الشبابية، ومنظمات حقوق الإنسان، ووسائط الإعلام. واجتمع الفريق أيضا بممثلي المنظمات الإقليمية والدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، وجماعة شرق أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ورؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى بوروندي، وممثلي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الأخرى والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية، وغير من الجهات.

ثالثا - النتائج

ألف - الحالة السياسية وحالة بناء السلام

6 - اعتبرت العملية الانتخابية لعام 2020 سلمية عموما، على الرغم من حوادث العنف المكشوف القليلة بين الحزب الحاكم والمعارضة والادعاءات بحدوث مخالفات. وقد أعرب أصحاب المصلحة البورونديون الذين تم الاتصال بهم خلال بعثة التقييم الاستراتيجي عن قبولهم بنتائج الانتخابات، مؤكدين استعدادهم للمضي قدماً وإعطاء الحكومة فرصة للوفاء بوعودها الانتخابية. وفي الخطاب الذي ألقاه السيد ندايشيميي بمناسبة تنصيبه في 18 حزيران/يونيه، عرض الأولويات الرئيسية الست لحكومته للسنوات السبع القادمة، وهي: (أ) الحكم الرشيد؛ و (ب) الصحة العامة؛ و (ج) الزراعة وتربية الماشية؛ و (د) بطالة الشباب؛ و (هـ) توفير الحماية الاجتماعية لأصحاب المعاشات التقاعدية؛ و (و) السلام والمصالحة. وإضافة إلى ذلك، أعرب الرئيس علنا، في مناسبات عديدة، عن انفتاحه على الحوار، مشيرا إلى ثقافة الحوار المتأصلة في المجتمع البوروندي.

7 - ومع ذلك، لا يزال الوضع السائد هشا. وأثار بعض أصحاب المصلحة شواغل بشأن السيطرة الساحقة للحزب الحاكم، المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية، في مؤسسات الدولة (إذ يسيطر على 86 مقعدا من أصل 123 مقعدا في الجمعية الوطنية وعلى 33 مقعدا من أصل 39 مقعدا في مجلس الشيوخ) وعلى جميع مستويات الإدارة. وثمة شاغل آخر عبر عنه أصحاب المصلحة يتمثل في عسكرة الإدارة المتصورة عن طريق تعيين ضباط عسكريين وضباط شرطة في مناصب وزارية وأخرى رئيسية في منصب الحاكم. كما تركزت الشواغل التي أشار إليها أصحاب المصلحة الذين تم الاتصال بهم على الاتجاه المتصور للإدارة الجديدة إلى فرض آرائها من جانب واحد بشأن المسائل الخلافية. وساق بعض أصحاب المصلحة مثالا على ذلك بالإشارة إلى أن الحكومة وضعت شروطاً لعودة الشخصيات السياسية ونشطاء المجتمع المدني الذين يُنظر إليهم على أنهم شاركوا في محاولة الانقلاب التي

جرت في عام 2015. وأعرب العديد من المحاورين عن الحاجة الملحة إلى رؤية دلائل ملموسة على ما أعلنته الحكومة الجديدة من انفتاح، وأكدوا أهمية بناء الثقة بين البورونديين ومع الشركاء.

8 - وعلاوة على ذلك، أشار كثيرون من أصحاب المصلحة إلى أن التحديات التي تواجه السلام والاستقرار في بوروندي والمنطقة لم تعالج بعد، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالأمن، والاستبعاد، والتهميش، واللاجئين، والمصالحة، والتماسك الاجتماعي، والحيز السياسي، وحرية التعبير. ولا يزال أصحاب المصلحة يختلفون على أفضل الآليات للمضي قدما. ويبدو أيضاً أن شريحة كبيرة من السكان لا تزال مصدومة من التجارب السابقة، بما في ذلك أعمال العنف، والحرب الأهلية، وأزمة عام 2015، التي لا تزال تؤثر في مشاعرهم إزاء الإدارة الجديدة. ويمكن أن يفسر هذا الوضع استمرار وانتشار انعدام الثقة في أوساط المواطنين والمجتمعات المحلية وبين المعارضة والحكومة.

9 - وخلال اجتماع السيد ندايشيميي مع بعثة التقييم الاستراتيجي، أكد من جديد أولوياته الست وأهمية خطة التنمية الوطنية. وشدد على التقدم الذي أحرزه البلد منذ عام 2015، مسلطا الضوء على التحسينات في الأمن الوطني، وعلى العملية الانتخابية السلمية، وافتتاح مؤسسات جديدة. وأعرب عن انفتاحه على الحوار الداخلي بين البورونديين، وأفاد أن عملية الحوار بين الأطراف البوروندية التي تقودها جماعة شرق أفريقيا قد اختتمت. وقد ردد وزير الخارجية والتعاون الإنمائي، ألبرت شينجيرو، هذا الموقف وأكد أن السلام والاستقرار يسودان البلد، على الرغم من المسائل المعلقة المتصلة بالمصالحة والتماسك الاجتماعي.

10 - وشدد الرئيس ووزير خارجيته على أن بوروندي، نظرا لأنها لم تعد تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، ينبغي أن تحذف من جدول أعمال مجلس الأمن. وأشارا أيضا إلى استعداد الحكومة للدخول في حوار بناء، في أقرب وقت ممكن، بشأن مستقبل مكتب المبعوث الخاص إلى بوروندي وبشأن استمرار تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام.

11 - وينظر العديد من أصحاب المصلحة عموما إلى الرئيس الجديد وحكومته على أنهما متقبلين ومنفتحين للعمل مع المجتمع الدولي. ورحب كثيرون بتفاؤل حذر بروح الانفتاح التي أبدتها السلطات البوروندية وباستعدادها لتحسين الديناميات في مختلف قطاعات المجتمع، من قبيل الحيز السياسي، والمصالحة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، والأمن، وحقوق الإنسان، والتماسك الاجتماعي. وحظيت جهود الرئيس الرامية إلى التواصل مع بعض أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولا سيما الرؤساء السابقون لبوروندي، والكنائس الكاثوليكية والبروتستانتية، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وأعضاء مجلس الأمن، ومجموعة السفراء الأفارقة، ومعظم منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، إضافة إلى وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، بتقدير وتنويه خاصين من العديد من محاوري بعثة التقييم الاستراتيجي باعتبارها خطوات إيجابية نحو تطبيع العلاقات، بما في ذلك مع الشركاء الأجانب.

12 - ووافق بعض أصحاب المصلحة على طلب الحكومة بحذف الحالة في بوروندي من جدول أعمال مجلس الأمن، قائلين إن حذف هذا البند من شأنه أن يحسن صورة البلد لدى الشركاء والمستثمرين المحتملين. غير أن آخرين قالوا إن الموافقة على طلب الحكومة ستكون سابقة لأوانها، بالنظر إلى أن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن جراء الأزمة التي حدثت في عام 2015 والشواغل المتعلقة بالالتزام ببعض الأحكام الرئيسية في اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي لم تعالج بعد. وعلاوة على ذلك، أشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن المؤسسات الوطنية ليست مجهزة تجهيزا كاملا للتصدي لتلك

التحديات على النحو الملائم دون دعم من الأمم المتحدة والشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين. وشددوا على ضرورة استمرار المشاركة الدولية في العملية الاجتماعية – السياسية في البلد، من أجل ضمان مصداقية العملية، وضمان سلامة وأمن مختلف أصحاب المصلحة الخارجيين وتيسير توافق الآراء بين أصحاب المصلحة الوطنيين الذين ما زالوا منقسمين بشدة على أسس سياسية.

13 – وفي هذا الصدد، وفي حين أن العديد من أصحاب المصلحة ما زالوا يصرون على ضرورة استئناف الحوار بين الأطراف البوروندية، أثار البعض تساؤلات بشأن جدواه في غياب مشاركة الحكومة. ومع ذلك، فإن التوصل إلى التوافق في الآراء وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في سبيل تحقيق تطلعات الناس إلى التغيير الإيجابي لا يزالان يشكلان تحديين رئيسيين للإدارة الجديدة. وفي السياق نفسه، شدد معظم أصحاب المصلحة – باستثناء الحكومة – على الأهمية الحاسمة للتقيد بنص وروح اتفاق أروشا والحفاظ على ما تحقق بالتالي من فوائد السلام.

باء – الحالة الأمنية

14 – اختلفت الآراء التي عبر عنها مختلف أصحاب المصلحة بشأن دور ومركز الإمبونيراكور، جناح الشباب في الحزب الحاكم. وتشير تقارير عن عدة حوادث إلى أن بعض المسؤولين الحكوميين والمؤسسات الحكومية يحاولون كبح جماح الإمبونيراكور، الذي اتهم أعضاؤه بمباشرة مهام مسندة إلى قوات الأمن وبارتكابهم انتهاكات وجرائم دونما عقاب. وعلى نقيض تقارير عديدة يوصفون فيها بكونهم عقبة أمام السلام الدائم ويتهمون فيها بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، أفادت الحكومة بأن أعضاء الإمبونيراكور ليسوا مسلحين، ولا يشكلون تهديدا للسلام والأمن، ويلتزمون تماما بدعم جهود التنمية الوطنية. وأفادت السلطات البوروندية كذلك بأن بعض أعضاء الإمبونيراكور هم أيضا أعضاء في اللجان الأمنية المشتركة، إلى جانب النساء والمسؤولين المحليين والشرطة والجيش. وأشار كثيرون من أصحاب المصلحة إلى أن البحث عن أنشطة مجزية بديلة لأعضاء الإمبونيراكور لا يزال يشكل تحدياً للسلطات. وفي أعقاب فترة طويلة من الهدوء النسبي، هناك شواغل متزايدة بشأن احتمال وقوع أعمال عنف وحدوث تزعزع في الاستقرار نظرا لتزايد الأنشطة العسكرية في بعض أجزاء البلد. وتشمل هذه الأنشطة عمليات تسلل مزعومة لجماعات مسلحة من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، فضلاً عن اشتباكات لاحقة مع قوات الأمن، واعتداءات مبلغ عنها على المدنيين.

15 – وقللت الحكومة من أهمية هذه الحوادث واصفة إياها بأنشطة إجرامية تقوم بها مجموعات من قطاع الطرق. غير أن الجماعة المسلحة، المقاومة من أجل دولة قانون في بوروندي، أعلنت مسؤوليتها عن بعض الحوادث، مشيرة إلى أنها تصرفت كذلك ردا على رفض المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية الدخول في حوار مع أعضاء المعارضة. وأعلن مسؤول في منطقة رومونغي أنه تم اعتقال ثلاثة من أعضاء المؤتمر الوطني من أجل الحرية لتعاونهم مع جماعة متمردة مسؤولة عن عملية توغل مسلحة قتل فيها 13 مدنيا في مقاطعة رومونغي في شهر آب/أغسطس.

جيم – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية وحالة الميزانية

16 – تظهر آخر مؤشرات التنمية المتعلقة ببوروندي أن الانتعاش الاقتصادي الخجول استمر في عام 2019. فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، الذي كان من المتوقع أن يصل إلى 4,1 في المائة في

عام 2019، وفقا للتوقعات الوطنية (1,8 في المائة وفقا للبنك الدولي) سـينكمش بنسـبة 4,9 في المائة في عام 2020، بسـبب التداعيات الاقتصـادية لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ومن ثم فإن اعتماد البلد على المنتجات الزراعية المسـتوردة سـيجعله عرضـة بشـدة لتعطل سـلاسـل الإمداد الناجم عن القيود المفروضـة على السفر، بما في ذلك في البلدان المجاورة. وسيدعم النمو الاقتصـادي في عام 2021، الذي يُتوقع أن يبلغ متوسـطه 3,1 في المائة على أسـاس سـنوي، الانتعاش المطرد في القطاعين المركزين على التصدير، وهما قطاع الزراعة، الذي يمثل نحو 40 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقطاع التعدين.

17 - ومن المتوقع أن ينخفض عجز الحساب الجاري بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط وارتفاع أسـعار الذهب. ومن المتوقع أن يزيد عجز الميزانية ليصـل إلى 6,1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، إذ يؤدي انكماش النشـاط التجاري والاقتصـادي الدولي إلى فقدان الإيرادات وزيادة الإنفاق الصـحي نتيجة جائحة كوفيد-19، إلى جانب الإنفاق المتعلق بالانتخابات في عام 2020. وحددت ميزانية خطة الطوارئ لمواجهة جائحة كوفيد-19 على مدى سـتة أشـهر بمبلغ 28,5 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وهو ما زاد من اتسـاع العجز. وعلى الرغم من حدوث انخفاض في معدلات التضـخم في وقت سابق، يتوقع أن يرتفع متوسط التضخم باطراد ليصل إلى 5,0 في المائة في عام 2020، بسبب زيادة أسعار المواد الغذائية التي يمكن أن تنضاف إلى الضغوط الأخرى على عملة البلد.

18 - وزاد الدين العام زيادة ملحوظة، إذ ارتفع من 34 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2014، إلى ما يقرب من 50 في المائة في عام 2018. ومن المرجح أن تؤدي جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض الإيرادات العامة وزيادة الإنفاق في أعقاب تدابير الاستجابة الطارئة التي وضعت للتصدي للجائحة. ومن المتوقع أن يؤدي هذا الوضـع إلى زيادة اتسـاع العجز في الميزانية، الذي يتعين على الحكومة تمويله باللجوء إلى الاقتراض وربما الدعم الخارجي.

19 - وفي إطار خطة التنمية الوطنية للفترة 2018-2027، المعتمدة في آب/أغسـطس 2018، تتوخى الحكومة أن تصـبح بوروندي اقتصـادا ناشـئا بحلول عام 2027. غير أن الأزمة الاجتماعية السياسية التي حدثت في عام 2015 أثرت تأثيراً سلبياً على مؤشراتها الاقتصـادية والاجتماعية الرئيسية. وفي حين تجاوز اعتماد البلد على المساعدات الخارجية 50 في المائة في عام 2015، ما برحت بوروندي تفقد الدعم المباشر للميزانية من عدة جهات مانحة منذ عام 2016 ورغم أن معدل الفقر يظل مرتفعاً (72,9 في المائة في عام 2018)، لا سيما في المناطق الريفية، تواصـل الحكومة تنفيذ برنامجها الإنمائي الوطني، وحققت نتائج جديرة بالثناء في الحصول على التعليم (96 في المائة) ومياه الشرب (73 في المائة).

20 - وتركز الحكومة تركيزا كبيرا على التنمية الاجتماعية والاقتصـادية كمفتاح لإحلال السـلام والأمن المستدامين في جميع أنحاء البلد. وخلال البعثة، أكدت الوزارات الحكومية المعنية ضرورة التغلب على الفقر، مشـيرة إلى أهمية الدعم الإضـافي والفني من المجتمع الدولي لدعم هذه الجهود. وبمسـاعدة وكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها، تم إحراز تقدم كبير بما يتماشـى مع خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المسـتدامة الواردة فيها. ويكمن الشـاغل الرئيسـي الحالي للحكومة في معرفة كيفية معالجة التنمية في إطار أولويات الرئيس الست، تمشياً مع خطة التنمية الوطنية وخطة عام 2030. وأشار كثيرون من أصحاب المصلحة إلى أنه، نظراً لعدم إجراء مشاورات مناسبة مع الشركاء قبل اعتماد الخطة، فقد كان من الصعب تلقي الدعم والتمويل من الشركاء لبعض عناصرها.

21 - ولا يزال إيجاد فرص العمل والأنشطة المدرة للدخل من أجل تكوين الثروة وتلبية التطلعات إلى تحسين الظروف المعيشية لدى السكان المتزايدين، لا سيما النساء والشباب والعائدين والمشردين داخلياً، مسألة تثير القلق. فلا تزال نسبة البطالة في أوساط الشباب مرتفعة للغاية. وإذا ما تُركت هذه المشكلة دون حل، فقد يقع الشباب فريسة لتأثير القوى السلبية، بدلاً من أن يصبحوا محركاً للتنمية الاقتصادية. ومن بين التحديات الاقتصادية الملحة، يُعد صعوبة الحصول على الأراضي الصالحة للزراعة عاملا محتملا للعنف الذي يمكن أن يتفاقم بفعل عودة اللاجئين. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن إنشاء التعاونيات تحت رعاية الحكومة قوبل بالريبة والشك.

22 - واتفق معظم المحاورين على أن الحوكمة الاقتصادية والديمقراطية، إلى جانب بناء القدرات التقنية والمؤسسية، واللامركزية، ومكافحة الفساد، هي مجالات حاسمة تحتاج إلى دعم من الشركاء الدوليين، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها.

دال - الحالة الإنسانية

23 - زادت الاحتياجات الإنسانية تدريجيا منذ أوائل عام 2020، بعد انخفاض على مدى عام. وترتبط هذه الزيادة أساسا بأوجه الضعف الموجودة من قبل والتي تفاقمت بسبب آثار جائحة كوفيد-19، وكذلك بتساقط الأمطار الغزيرة بشكل غير عادي في أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020، والتي أدت إلى نزوح الآلاف من الناس وأثرت سلباً على المحاصيل.

24 - وما زالت بوروندي، على الرغم من هشاشتها الاجتماعية والاقتصادية، تستضيف حوالي 000 74 لاجئ كونغولي موزعين على خمسة مخيمات وفي مختلف المناطق الحضرية في جميع أنحاء البلد. وكانت حالة نحو 000 41 لاجئ صعبة للغاية بسبب المآوي المتقادمة وهياكل المخيمات الهشة التي تضررت بشدة من الأمطار الغزيرة، ما زاد من أوجه الضعف الموجودة من قبل والناتجة عن عدم وجود أنشطة مدرة للدخل، وعن استمرار الحكومة في إبداء تحفظاتها على حق اللاجئين في العمل، إضافة إلى تحديات التمويل.

25 - وفي نيسان/أبريل 2020، أثرت الفيضانات الشديدة الناجمة عن ارتفاع منسوب المياه في منطقة غاتومبا على 681 45 شخصاً وشردت 792 17 شخصاً، 56 في المائة منهم نساء. وساهم هذا الوضع في حدوث زيادة عامة في التشرد الداخلي بنسبة 21 في المائة منذ كانون الأول/ديسمبر 2019، إذ سُجل 336 131 مشردا داخليا في آب/أغسطس 2020، 55 في المائة منهم نساء و 83 في المائة منهم تشردوا بفعل كوارث طبيعية ويوجدون أساساً في مقاطعة بوجومبورا الريفية. وكشفت زيارة إلى مخيم المشردين في غاتومبا عن الظروف المؤسفة التي يعيش فيها سكان المخيم، ولا سيما النساء. ومع النقص الحالي في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية (عند نسبة 31 في المائة)، لم يتمكن الشركاء في مجال العمل الإنساني من تلبية جميع الاحتياجات، ولا تزال هناك ثغرات كبيرة في الاستجابة.

26 - كما أن سوء الأحوال الجوية، المقرون بجائحة كوفيد-19، أثر سلباً على حالة الأمن الغذائي، مما أدى إلى زيادة في عدد الأشخاص المستهدفين بأنشطة المساعدة الغذائية منذ أوائل عام 2020 بنسبة تزيد عن 30 في المائة. كما زاد معدل انتشار سوء التغذية الحاد في أوساط الأطفال دون سن الخامسة، إذ ارتفع من 4,5 في المائة في عام 2018 إلى 5,1 في المائة في عام 2019، متجاوزاً عتبة الإنذار التي تبلغ 5,0 في المائة التي حددتها منظمة الصحة العالمية. وعلاوة على ذلك، يتوقع الشركاء في مجال التغذية

أن يروا زيادة تصل إلى 20 في المائة في سوء التغذية الحاد المتوسط باعتباره أحد الآثار غير المباشرة المحتملة للجائحة.

27 - وشهدت قدرة الحكومة على الاستثمار في الخدمات الصحية تدنيا كبيرا خلال السنوات الخمس الماضية، ويعزى ذلك جزئيا إلى وقف عدد من المانحين للمساعدة المباشرة في الميزانية. وفي الوقت نفسه، لا يزال البلد يواجه حالات تفشي متكررة للكوليرا والملاريا في ظل عدم كفاية الهياكل الأساسية الطبية والقدرة على الاستجابة. وفي هذا السياق، بدأت حكومة بوروندي، مع شركائها، التصدي لجائحة كوفيد-19. وعلى الرغم من أن القدرات المحلية لا تزال ضعيفة، فقد أجرت السلطات البوروندية 522 39 اختبارا حتى 4 تشرين الأول/أكتوبر وأكدت وجود 514 حالة إيجابية (منها 35 حالة في صفوف العاملين الصحيين)، ما يمثل معدل إصابة إجمالي قدره 1,3 في المائة، حيث سجلت مقاطعة بلدية بوجومبورا نحو 80 في المائة من الحالات. وفي حين أن مستوى الاختبارات وعدد الحالات المؤكدة لا يزالان منخفضين نسبياً، لوحظ اتجاه نحو الانخفاض في استخدام الخدمات الصحية بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2020، وربما يكون ذلك أثراً غير مباشر للجائحة.

28 - وفي تطور إيجابي لوحظ في الشهرين الماضيين، ما فتئت حكومة بوروندي تنفذ الاتفاقين الثلاثيين اللذين وقعتهما مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وجمهورية تنزانيا المتحدة من جهة، ومع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ورواندا من جهة أخرى لإعادة اللاجئين البورونديين إلى الوطن. وفي 30 أيلول/سبتمبر، عاد أكثر من 070 1 لاجئا بورونديا من رواندا، ويتوقع أن يكون هناك المزيد من حالات العودة في المستقبل. ومع ذلك، فإن وجود أكثر من 000 74 لاجئ وملتمس لجوء كونغولي ووصول أكثر من 000 98 عائد بوروندي منذ أيلول/سبتمبر 2017، معظمهم من جمهورية تنزانيا المتحدة، لا يزالان يشكلان ضغطاً على الموارد الشحيحة أصلاً وأديا إلى تفاقم حدة المنافسة على الأراضي وغير ذلك من التحديات المتعلقة بإعادة الإدماج. وعلاوة على ذلك، فإن الادعاءات المتعلقة باعتقال بعض العائدين من رواندا وإساءة معاملتهم يمكن أن تؤثر على الاتجاه الإيجابي الملحوظ مؤخراً وأن تؤدي إلى إعادة إثارة التوترات على أسس إثنية.

29 - وأشار أصحاب المصلحة إلى أنه يتم التمييز في صفوف اللاجئين البورونديين بين السياسيين المنفيين، ونشطاء المجتمع المدني الذين قيل إنهم شاركوا في مظاهرات عام 2015، واللاجئين الآخرين الذين غادروا البلد نتيجة الأزمة، على أن عودة السياسيين والنشطاء أكثر صعوبة في التدبير. ولا تزال عودة جميع اللاجئين الراغبين في العودة بأمان وكرامة، وحمايتهم وإدماجهم في المجتمعات المحلية، بالتالي، مصدرا للقلق.

30 - وتواصل مفوضية شؤون اللاجئين تيسير عودة اللاجئين البورونديين الذين اتخذوا قراراً مستنيراً بممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم من بلدان المنطقة ومن مناطق أبعد. ومع ذلك، ما لم تُهيأ ظروف تفضي إلى إعادة الإدماج الكامل، فإن التحديات الحالية تشكل مخاطر وقد تؤدي إلى التشرد الثانوي، داخل البلد وعبر الحدود على حد سواء، مما يزيد من تفاقم الحالة بدلا من إيجاد حل دائم لمشكلة اللاجئين.

31 - وفي حين كان هناك التزام واضح من الشركاء في مجال العمل الإنساني بمواصلة دعم بوروندي في تلبية الاحتياجات الإنسانية، فإن العديد من التحديات، بما فيها انخفاض مستويات تمويل الاستجابة الإنسانية، لا تزال تعوق هذه الجهود. كما أثيرت خلال البعثة شواغل بشأن نزوع الحكومة إلى إظهار صورة

إيجابية عن الحالة في البلد، ما أدى، في بعض الأحيان، إلى التقليل من شأن الاحتياجات الإنسانية وإعاقة الجهود الرامية إلى جمع الأموال. وأشير أيضا إلى أن هناك حاجة إلى قيام الحكومة وشركائها بتنسيق البيانات المتعلقة بالحالة الإنسانية في الميدان.

32 - وما زالت التغييرات الأخيرة التي أُدخلت على القانون المتعلق بالمنظمات غير الحكومية الدولية مصدر قلق لبعض أصحاب المصلحة. وفي حين أن ثمة تأييدا لجهود الحكومة الرامية إلى ضمان تمثيل أفضل لمختلف الفئات الإثنية في القوة العاملة، فقد أشارت منظمات غير حكومية دولية إلى أن الآليات التي اقترحتها الحكومة لضمان الامتثال تطرح خطر التعدي على استقلالها وخطر خلق عقبات أمام استقدام الموظفين. وهناك أيضا درجة عالية من الارتياب إزاء القانون واشتراط قيام هذه المنظمات غير الحكومية بجمع بيانات عن الأصل الإثني لموظفيها في غياب بيانات حكومية شاملة عن التكوين الإثني للسكان. وبالنسبة لبعض الجهات الفاعلة في مجالي التنمية والشؤون الإنسانية، تعد حالات التنافر في الإحصاءات، وانعدام التنسيق السليم والمركزي، والعجز في الحوار بشأن السياسات، أيضا من بين التحديات الأساسية التي يظل الشركاء الدوليون يواجهونها في عملهم اليومي.

هاء - حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

33 - شهد رصد حقوق الإنسان في بوروندي تراجعا في السنوات الأخيرة، يعزى لعدم وجود آليات ومؤسسات وأصوات ومنظمات مخصصة ومستقلة. ومنذ 28 شباط/فبراير 2019، أُغلق مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في بوروندي، بناء على طلب الحكومة. وفي ظل عدم وجود مذكرة تفاهم مع الحكومة، يواجه وجود الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان تقييدا لنطاقه وفُرضت عدة قيود على أنشطة فريق الاتحاد الأفريقي في مجال حقوق الإنسان. وإضافة إلى ذلك، شابت الخلافات أعمال لجنة التحقيق المعنية ببوروندي التابعة لمجلس حقوق الإنسان، التي مُنعت من الوصول إلى مصادر حكومية.

34 - ووصفت الحكومة حالة حقوق الإنسان بأنها إيجابية، وأقرت في الوقت ذاته بأن حل التحديات المتبقية يتطلب مواصلة التعاون مع الأمم المتحدة، ولا سيما لدعم بناء قدرات المؤسسات الوطنية. وأفادت السلطات البوروندية أن حقوق الإنسان تندرج ضمن أولويات الحكومة. وخلال البعثة، رفض المسؤولون الحكوميون والحزب الحاكم بصورة منهجية شواغل حقوق الإنسان المتعلقة بالإمبونيراكور، وتدخل هؤلاء في المسائل المتصلة بالأمن، في حين رأى أصحاب مصلحة آخرون أن أعضاء الإمبونيراكور يسهمون في انعدام الأمن وأنهم ارتكبوا معظم انتهاكات حقوق الإنسان.

35 - وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس 2020، اتخذت الحكومة خطوات ملحوظة لمكافحة الإفلات من العقاب. وقامت باعتقال ومحاكمة أعضاء من الإمبونيراكور، وضباط كبار من الشرطة، وموظفين إداريين محليين بتهمة الابتزاز وغيره من الجرائم الجنائية، مما زاد من التفاؤل الحذر لدى المجتمع المدني والجهات الفاعلة السياسية بأن الإدارة الجديدة سوف تحدث التغيير. غير أن الرأي السائد الذي نقله كثيرون من أصحاب المصلحة خلال البعثة هو أن هناك مزيدا من الخطوات التي يلزم اتخاذها لكي تفي بوروندي بالتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان. ورأى العديد من أصحاب المصلحة أنه لا يمكن توقع أي تحسن حاسم حتى يتم التصدي لبطالة الشباب، ويتم إصلاح كل من جهاز الشرطة وجهاز الاستخبارات الوطني.

36 - وأعرب ممثلو المعارضة ومنظمات المجتمع المدني عن أسفهم لاستمرار ما اعتبروه تقلصا في الحيز الديمقراطي، من جراء تهميش وسائط الإعلام المستقلة وإسكاتها واستهداف جماعات المعارضة،

لا سيما مقاتلي المؤتمر الوطني من أجل الحرية، الذين يُقال إن العديد منهم رهن الاحتجاز. وألقت بعض الشخصيات السياسية باللائمة على حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – قوات الدفاع عن الديمقراطية وجناح الشباب التابع له لقمع المعارضة واستبعادها من إدارة الشؤون العامة عقب الانتخابات، مما يعرض للخطر الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة وتوطيد السلام. وأدانوا إغلاق مكتب مفوضية حقوق الإنسان في بوروندي في أوائل عام 2019، ودعوا إلى إعادة فتحه، أو على الأقل، انتداب فريق استشاري لحقوق الإنسان للعمل في مكتب المنسق المقيم. كما أكدوا على أهمية الإدارة الملائمة للأمن الداخلي مع ضمان احترام حقوق الإنسان.

37 – ولاحظ أعضاء بعثة التقييم الاستراتيجي تقارب الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن الحاجة إلى تعزيز استقلال وفعالية السلطة القضائية. ولاحظ أعضاء الفريق أيضا إجماع الآراء على فعالية عمل اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، التي ستكون محورية في التعاون بين الأمم المتحدة وبوروندي في النهوض بحقوق الإنسان. كما أعربت بعض الإدارات والمؤسسات في الدولة، بما في ذلك وزارة التضامن الوطني والشؤون الاجتماعية وحقوق الإنسان والشؤون الجنسانية، ولجنة حقوق الإنسان، ولجنة الحقيقة والمصالحة، عن تقديرها للتعاون المثمر مع الأمم المتحدة، ودعت في الوقت ذاته إلى تقديم المزيد من الدعم في مواجهة التحديات المستمرة في مجال حقوق الإنسان على نحو فعال.

38 – وتحقق تقدم كبير في بعض جوانب المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وهذا التقدم ينعكس، في جملة أمور، منها التصديق على الصكوك الدولية والإقليمية التي تحمي حقوق المرأة عموما، من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ ووجود الأحكام الدستورية التي تضمن المساواة بين الجنسين؛ واعتماد سياسة جنسانية وطنية للفترة 2012-2025؛ ووضع خطة عمل وطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن؛ واعتماد حكم يضمن تخصيص نسبة 30 في المائة على الأقل لتمثيل المرأة في البرلمان، مع إمكانية الضم في حالة عدم الوفاء بهذه الحصة؛ وإصدار دليل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الوطني لإصلاح الإدارة العامة. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أنه بفضل حكم التحصيص وغيره من الجوانب الجنسانية في القانون الانتخابي، أدت الانتخابات التي جرت في الفترة من أيار/مايو إلى آب/أغسطس 2020 إلى تمثيل للمرأة بنسبة تقارب 40 في المائة في الجمعية الوطنية، وتمثيل لها بنسبة 45 في المائة في مجلس الشيوخ، وتمثيل لها بنسبة 30 في المائة في الحكومة. بيد أنه في غياب أحكام قانونية ملزمة لدعم حصة الـ 30 في المائة، ظل تمثيل المرأة في الانتخابات على مستوى *الكولينات*، وفي جميع مستويات الإدارة، في حده الأدنى.

39 – وأُشيد خلال البعثة بدور المرأة بوصفها صانعة للسلام على صعيدي المجتمع المحلي والوطني، ولا سيما من خلال الشبكة الوطنية للنساء الوسيطات ومختلف المنظمات النسائية. ويعترف بالتمكين الاقتصادي للمرأة نظرا لإسهامه في سبل العيش والتعليم والأسر المعيشية السليمة. وحظي كذلك باهتمام في السياسة الجنسانية الوطنية، ما أفضى إلى إنشاء مصرف للاستثمارات من أجل المرأة في عام 2020.

40 – ومع ذلك، لا تزال هناك بعض العقبات المستعصية التي تحول دون التنفيذ الكامل لمعظم الصكوك القانونية المتعلقة بحماية المرأة وتمكينها، مثل ثقل المعايير والممارسات الاجتماعية والثقافية، والنظام الأبوي، والقوالب النمطية، وعدم كفاية الموارد. ولا يزال العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك الاغتصاب، حقيقة واقعة، ومع ذلك فإن القانون المحدد الذي يعاقب على العنف ضد المرأة يواجه تحديات في التنفيذ.

وما زال الإفلات من العقاب على ممارسة العنف ضد النساء عاماً، ولا يزال من المقبول عموماً تسوية القضايا خارج المحاكم.

41 - وعلى الرغم من التمييز ضد النساء والفتيات في وراثة الأراضي والممتلكات العائلية، فإن عملية وضع تشريع للتصدي لهذا الأمر توقفت عدة سنوات، ولا تزال المسألة مسيّسة إلى حد كبير. وأشار بعض أصحاب المصلحة إلى أن عدم التشديد على أهمية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في بيانات وإعلانات السياسة العامة التي تصدرها القيادة الحالية يؤدي إلى صرف الانتباه عن هذه المسألة الحاسمة. وفي معظم المناقشات التي جرت مع بعثة التقييم الاستراتيجي، أشير إلى المسائل المتصلة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من حيث عدد النساء في المؤسسات أو المناصب الرئيسية. وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، لا تزال النساء ناقصات التمثيل في مناصب صنع القرار الترشيحية، ولا سيما المناصب الإدارية، على جميع المستويات في القطاعين العام والخاص على السواء.

واو - التعاون الإقليمي والدولي

42 - ألزم السيد ندايشيميي، في خطاب التنصيب، إدارته بتحسين العلاقات بين بوروندي والمجتمع الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. ومنذ تولي الرئيس لمنصبه، اجتمع مع العديد من ممثلي الدول الأجنبية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، لمناقشة سبل تطبيع وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف.

43 - وبالمثل، أشار وزير الخارجية في عدة مناسبات إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تظل في صميم أنشطته، مشددا على مبادئ الاحترام المتبادل والتكامل وتعزيز العلاقات بين بوروندي وجيرانها، والمنظمات الدولية، والمجتمع الدولي ككل. وفي تلميح إلى تعليق الاتحاد الأوروبي الدعم المباشر للميزانية في عام 2016، أعرب السيد شينجيرو أيضاً عن أمله في رفع "الجزاءات الأحادية الجانب" المفروضة على بوروندي. وناشد معظم أصحاب المصلحة، الذين تم الاتصال بهم خلال بعثة التقييم الاستراتيجي، ناشدوا الأمم المتحدة أن تقوم بالدعوة من أجل استئناف التعاون الدولي دعما للبرنامج الإنمائي للحكومة. وأشاروا إلى أن هذا التعاون سيكون أحد أفضل السبل لدعم بوروندي في تنفيذ خطتها للتنمية الوطنية، تماشيا مع أولويات الرئيس الست، بهدف تعزيز النمو الاقتصادي، والتخفيف من حدة الفقر، ووضع البلد على مسار أفضل نحو تحقيق خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

44 - وفيما يتعلق بالتعاون بين بوروندي وبلدان منطقة البحيرات الكبرى، أشار السيد شينجيرو إلى أهمية ضمان إقامة علاقات جيدة تقوم على التكامل والتبادل التجاري والإنفاذ المتبادل للسلام والأمن. ولا تزال القوى السلبية نشطة في المنطقة حيث يجري الإبلاغ عن تحركات مقاتلين وأسلحة، ولا سيما على الحدود بين وبوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. وخلال السنوات القليلة الماضية، ازدادت الجهود الرامية إلى زيادة التعاون الإقليمي بشأن المسائل الأمنية، كما يتضح من سلسلة اجتماعات رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن، التي عقدت في عام 2019 ويسرها مكتب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى. وفي الآونة الأخيرة، يسرت آلية التحقق المشتركة الموسعة التابعة للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى عقد اجتماع بين رئيسي جهازي الاستخبارات العسكرية في بوروندي ورواندا، في مسعى للتصدي لتكرار حوادث العنف على طول حدودهما المشتركة. ولا تزال الحدود التي يسهل اختراقها، وضآلة الموارد، والجروح غير الملتئمة، والاستياء الناشئ عن الصراعات السابقة، فضلا عن انعدام الثقة العام، تعرقل الجهود

الرامية إلى تحسين العلاقات، بين بوروندي ورواندا أساسا، لكن أيضا بين بوروندي وبعض الشركاء الإقليميين والدوليين الآخرين.

45 - وفي 6 آب/أغسطس 2020، وضعت بوروندي شروطا لقبول نداء رواندا بأن يسوي البلدان خلافاتهما سلميا وأن يعيدا العلاقات الدبلوماسية، إذ ربطت أي تطبيع للعلاقات بتسليم الجناة المزعومين في محاولة الانقلاب التي وقعت في عام 2015، وإزالة العقبات التي تحول دون عودة اللاجئين البورونديين الذين تستضيفهم رواندا. وكرر السيد شينجيرو هذه الشروط خلال اجتماعه مع أعضاء بعثة التقييم الاستراتيجي. وعقب البعثة، اجتمع وزيرا خارجية رواندا وبوروندي، في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2020، في مركز نمبا - غاسينيي الحدودي ذو المنفذ الواحد، في أول اجتماع ثنائي بين البلدين منذ أن قطعا علاقاتهما في عام 2015. وعقد المسؤولان اجتماعا مغلقا وأصدرا لاحقا بيانا مشتركا أفادا فيه بأن الاجتماع كان الهدف منه هو تقييم العلاقات بين بلديهما واستكشاف طرائق لتطبيعها.

46 - وشدد عدة محاورين على الحاجة الملحة إلى المصالحة بين بوروندي ورواندا، بالنظر إلى الآثار السياسية الداخلية للتوترات بين البلدين والخسائر التي تلحقها بمعايش المجتمعات المحلية في المناطق الحدودية. وفيما يتعلق بالعلاقات مع جمهورية الكونغو الديمقراطية، أشار المسؤولون الحكوميون إلى الحالة المواتية للتعاون بين البلدين للتصدي للتهديد الذي تشكله القوى السلبية المتمركزة في مقاطعتي كيفو. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، زارت وزيرة خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ماري تومبا نزيزا، بوروندي لمناقشة المسائل المتعلقة بالسلام والأمن والتجارة بين البلدين.

47 - وبينما يتم الإقرار بالإجماع بأن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم في بوروندي، هناك افتقار واضح إلى توافق الآراء بين الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا بشأن أفضل السبل للمضي قدما بالعملية. وما زال الحوار بين الأطراف البوروندية الذي تقوده جماعة شرق أفريقيا متوقفا، وإذا لم يتخذ مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا قرارا بشأن سبل المضي قدما، ليس من الواضح كيف سيتخذ رؤساء دول مختلف بلدان المنطقة، بما فيها وسيط الحوار، السيد موسيفيني، موقفا إزاء استمرار العملية في أعقاب الانتخابات الرئاسية. وتتمثل إحدى السبل التي اقترحتها بعض الدول الأعضاء الأفريقية في إنشاء آلية للمتابعة استنادا إلى التوصيات الواردة في التقرير النهائي لميسر الحوار السابق. غير أن نطاق هذه الآلية وشكلها لم يحددا بعد.

رابعا - ملاحظات وتوصيات

ألف - الحالة السياسية وحالة بناء السلام

48 - إن رغبة البورونديين في التغيير الإيجابي هي رغبة حقيقية وقوية. وينبغي للدول الأعضاء والأمم المتحدة أن تساعد البلد فعليا في تحقيق التحول المنشود، مع العمل في الوقت ذاته على تيسير المصالحة السياسية، وإقامة نظام سياسي شامل للجميع، وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع البورونديين. وينبغي أن يؤكد نهج العمل على الاحترام المتبادل والشراكة والتعاون مع الحكومة ومؤسسات المجتمع المدني، وكذلك مع الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية.

49 - وأقر معظم أصحاب المصلحة البورونديين بأن انتخابات عام 2020 لم تعالج القضايا التي نشأت عن أزمة عام 2015. ولا تزال العناصر الحاسمة التي من شأنها ضمان السلام والاستقرار الدائمين في

بوروندي دون حل، ومن ذلك الحاجةُ إلى المصالحة والتماسك الاجتماعي وإفساح الحيز السياسي والحفاظ عليه. وقد رحب العديد من أصحاب المصلحة على الصعيد الوطني والدولي بما أعرب عنه الرئيس ندايشيميي وإدارته الجديدة من استعداد للمناقشة. والأمم المتحدة على أهبة لاغتنام هذه الفرصة للعمل مع الحكومة ومع الدول الأعضاء في جماعة شرق أفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي والشركاء الدوليين الآخرين، لبحث أفضل السبل لمواصلة دعم إجراء عملية مصالحة وطنية حقيقية وجامعة، مع مراعاة تفضيل الرئيس لحوار تقوده بوروندي وتمسك بزمامه، فضلا عن التوصيات التي قدمها ميسر الحوار السابق والمبعوث الخاص السابق إلى بوروندي. ومن أجل دعم الجهود الجديدة التي يبذلها البلد لترميم علاقات التعاون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، ينبغي أن يأخذ الشركاء المعنيون في الاعتبار التقدم النسبي المحرز منذ عام 2015 وتقييمَ الحكومة بأن البلد لم يعد يشكل تهديدا للسلام والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي.

50 - وفي هذا الصدد، ستُجرِي الأمم المتحدة مناقشات مع السلطات البوروندية لإيجاد أرضية مشتركة لمواصلة تقديم الدعم في تحقيق التحول المنشود. ويمكن أن يتخذ الكيانُ الذي سيخلف مكتب المبعوث الخاص إلى بوروندي شكل مكتب مستقل بذاته في موقع مشترك مع مكتب المنسق المقيم، يكون خاضعا لقدر معين من الإشراف من جانب المبعوث الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، مما سيكفل المزيد من الاتساق والتواصل والشراكة دعما لجهود البلد لإقامة عملية مصالحة وطنية، على النحو الذي حدده الرئيس في أولوياته الست. وبالنظر إلى ما تقدم، أوصي بتمديد فترة عمل مكتب المبعوث الخاص إلى بوروندي حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2021، في الوقت الذي ينتقل فيه إلى الوجود الجديد للأمم المتحدة، الذي ستتفق الأمم المتحدة وحكومة بوروندي على تفاصيله.

51 - ويمكن أن يقدم وجود الأمم المتحدة للدعم السياسي ودعم بناء السلام في شكله الجديد المساعدةَ التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات للمؤسسات الديمقراطية الوطنية، مثل أمين المظالم، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ولجنة الحقيقة والمصالحة، ومنظمات المجتمع المدني المحلية، بما في ذلك الهيئات النسوية. ويمكنه أيضا أن يعزز ويدعم، حسب الاقتضاء، إجراء حوار حقيقي بشأن القضايا الرئيسية بين السلطات وممثلي جماعات المعارضة والمعارضة الداخلية وأفراد الجالية البوروندية في الخارج، بمن فيهم البورونديون الموجودون في المنفى، فضلا عن قادة المجتمع المدني، بالتركيز على التوصل إلى توافق من أجل الحفاظ على السلام، عن طريق تشجيع المصالحة والتماسك الوطني وبناء السلام وتوطيده. ويقترح أيضا أن يواصل المكتب الجديد دعم أي مبادرة تتخذها المنطقة لمساعدة حكومة بوروندي.

52 - أما فيما يتعلق بالحوار المتوقف بين البورونديين، فسيكون من الحاسم إجراء مشاورات بين جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة بوروندي لتحديد إطار مقبول لمعالجة المسائل التي لم تفض العملية الانتخابية إلى تسويتها وغير ذلك من مظاهر التوتر السياسي المستمر في بوروندي والمنطقة. ويمكن أن يكون من بين الخيارات التحولُ من الحوار الجاري بين البورونديين بقيادة جماعة شرق أفريقيا إلى حوار تقوده بوروندي وتمسك بزمامه، بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا.

53 - وستقدم الأمم المتحدة، عبر الصيغة الجديدة لوجودها السياسي وفريق الأمم المتحدة القطري، الدعم لأصحاب المصلحة البورونديين في وضع خطة واضحة لبناء السلام يُسترشد بها في البرمجة وتعبئة الموارد اللازمة لمبادرات بناء السلام ومنع نشوب النزاعات على الصعيدين المحلي والوطني. ويمكن لاستراتيجية التمويل الجديدة لبوروندي، التي سيقوم صندوق بناء السلام بوضعها على أساس مستجدات تحليل النزاع، وانسجاما مع التقييم القطري المشترك، وعملية تحديد الأولويات التي يتعين الاضطلاع بها مع أصحاب

المصـلحة الرئيسـيين في بوروندي، أن تؤدي دورا مهما في التأليف بين أصـحاب المصـلحة البورونديين وفي تحديد المبادرات البرنامجية الجديدة. ويمكن لتلك المبادرات أن تكمل، حسب الاقتضاء، دعم الوساطة المستمر تحت رعاية الاتحاد الأفريقي وجماعة شرق أفريقيا، بدعم إضافي من الوجود السياسي للأمم المتحدة.

54 - وينبغي للجنة بناء السـلام أن تواصـل العمل، بناء على طلب الحكومة، كمنتدى للمناقشـة بين بوروندي وشركائها، دعما لخطة بناء السلام وخطة التنمية الوطنية، بما في ذلك تعبئة الموارد.

باء - الحالة الاجتماعية والاقتصادية

55 - بالنظر إلى التراجع الذي حدث مؤخرا في مؤشرات التنمية البشرية في بوروندي، والتي ستتأثر أكثر بالآثار الاجتماعية الاقتصـادية المترتبة على جائحة كوفيد-19، ينبغي أن يواصـل المجتمع الدولي تركيز اهتمامه على أولويات التنمية في البلد، انسـجاما مع الأولويات السـت التي حددها الرئيس. وتحقيقا لتلك الغاية، سيتحاور فريق الأمم المتحدة القطري والمؤسسات المالية الدولية مع الحكومة بشأن المساهمات التي يمكن أن يقدمها كل منهما في تنفيذ خطة التنمية الوطنية، بصـيغتها المنقحة والمتوافقة مع أولويات الرئيس الست، مع مراعاة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة.

56 - وبالنظر إلى أثر جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد، ولا سيما على أشد الفئات ضعفا، سيعمل فريق الأمم المتحدة القطري مع السـلطات البوروندية في المسـائل المتعلقة بالانتعاش الاقتصـادي، ومبادرات بناء القدرة على الصـمود، والقدرات المؤسـسية. وفي هذا الصـدد، أرحب بالشـراكة بين وزارة المالية في بوروندي وبين البنك الدولي ومصـرف التنمية الأفريقي ووكالات الأمم المتحدة وصـناديقها وبرامجها المعنية. وأرحب أيضـا بالدعم الذي قدمه مكتب المنسـق المقيم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة في قيامهما على نحو مشـترك بإعداد خطة لدعم الشـركاء الإنمائيين من أجل اتخاذ تدابير اجتماعية واقتصادية لمواجهة جائحة كوفيد-19 وتحقيق الانتعاش وبناء السلام في بوروندي.

57 - وأشجع على إجراء إصلاحات بشأن المسائل الرئيسية المتعلقة بالحوكمة لتمهيد الطريق أمام حوار شـامل مع المجتمع الدولي. وأعتقد أن رفع القيود المالية والمتعلقة بالميزانية المفروضـة حاليا على بوروندي يمكن أن يسـهم في تحسـين أوجه التفاعل بين البلد والمجتمع الدولي عموما. وفي هذا الصـدد، يمكن للأمم المتحدة، إن لزم الأمر، أن تيسر استئناف التحاور بين بوروندي والشركاء الإنمائيين الدوليين.

جيم - الحالة الإنسانية

58 - تتطلب تلبية الاحتياجات الإنسـانية في البلد تجديد التزام الشـركاء العاملين في مجال المسـاعدة الإنسـانية وحكومة بوروندي بالانخراط في حوار بناء من أجل التوصـل إلى فهم مشـترك للمبادئ الإنسـانية وللطابع المستقل للعمل الإنساني، بغية تحسين التعاون في مجال تبادل المعلومات وجمع البيانات والشفافية.

59 - ولا يمكن للاقتصـاد في حالته الراهنة أن يدعم عودة آلاف اللاجئين وإعادة إدماجهم بدعم من الحكومة. فلضـمان قدرة اللاجئين على جني فوائد عودتهم وتعزيز المجتمعات المضـيفة لهم، يلزم القيام ببعض الاستثمارات الطويلة الأجل إضافة إلى حُزم الدعم الفوري المخصص للعودة. وفي هذا الصدد، أشجع الحكومة على تعزيز تعاملها مع الأوسـاط الإنمائية الإقليمية والدولية من أجل إعادة إدماج العائدين في المجتمعات المضـيفة. وأهيب بالشـركاء الدوليين والبلدان المانحة، علاوة على ذلك، إلى دعم جهود الأمم المتحدة والحكومة من أجل تيسير عودة اللاجئين والنازحين وإعادة إدماجهم.

60 - وأحث الحكومة على رفع تحفظاتها على حق اللاجئين في العمل والوصـــول إلى ســـوق العمل لتمكينهم من تحقيق الاكتفاء الذاتي والمساهمة في الاقتصاد الوطني والتخفيف من خطر خوضهم في أنشطة غير قانونية، منها الارتباط بالجماعات المسلحة.

دال - حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

61 - أرحب بانفتاح السلطات البوروندية لمواصلة التعاون مع الأمم المتحدة في مسائل حقوق الإنسان واتخاذ خطوات ملموسة لكفالة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وأناشد الحكومة أن توافق على إعادة إنشاء وجود لمفوضية حقوق الإنسان في بوروندي. وستكون تلك الموافقة دليلا مهما على التزام الحكومة بتعزيز حقوق الإنسان وتأكيدا مجددا على استعدادها للشراكة مع الأمم المتحدة من أجل بلوغ ذلك الهدف. ويمكن لهذا الوجود أن يوفر المزيد من الدعم لتوطيد المؤسسات المكرسة لتعزيز الحقوق وحمايتها، ومن بينها اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان والجهاز القضائي، ولتنفيذ توصيات الآليات الدولية لحقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع.

62 - وســيواصــل فريق الأمم المتحدة القطري، وبخاصـــة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، العمل مع حكومة بوروندي ومدّها بالدعم في معالجة المســائل النظُمِية والهيكلية التي تعوق إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة والمســاواة بين الجنسـين. ومن المهم دعم تشـغيل مصـرف الاسـتثمار للمرأة من أجل تعزيز إعمال الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها. وينبغي أيضا مواصلة تقديم الدعم لدور المرأة في مجال الوساطة من أجل السلام في تنفيذ خطة العمل الوطنية بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، ولا سيما فيما يتعلق بقضايا الحوار المجتمعي، وتضـميد جراح الماضـي والتسـامح والمصـالحة. ويلزم أن يكون دعم تنفيذ خطة المرأة والسـلام والأمن في بوروندي جزءا من خطة وخارطة الطريق لبناء الســلام الخاصـــة بالبلد، وســوف يتلقى، في هذا الصدد، تمويلا ودعما مستمرين من صندوق بناء السلام.

63 - وهناك تمثيل مهم للنســـاء في الجمعية الوطنية ومجلس الشـــيوخ والحكومة للنهوض بالقضـــايا الجنســانية وحقوق المرأة. وينبغي توفير دعم بناء القدرات في مختلف ميادين مســؤوليتهن والقيادة التحويلية والتدريب في مجال القضايا الجنسانية لضمان قدرة هؤلاء النساء على النهوض بمسؤولياتهن بفعالية بوصفهن صـانعات للقرار، وأن يتمكنَّ من الدفع قدما بمسـألة تمكين المرأة. ومن بين المبادرات التي يمكن اتخاذها في هذا الصدد تنقيحُ القوانين القائمة على التمييز بين الجنسين، والعمل بالتعاون مع الهيئة القضائية وغيرها من المؤسـسـات المعنية وتعزيز دورها الرقابي لضـمان إدماج مسـألة المسـاواة بين الجنسـين وتمكين المرأة في السياسات والإجراءات الحكومية في جميع المؤسسات الرئيسية.

هاء - الحالة الأمنية

64 - لا يزال دور جناح الشـــباب في حزب المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية - قوات الدفاع عن الديمقراطية الحاكم، إمبونيراكور، في مجال السـلامة والأمن العام محل خلاف بين البورونديين. ويمكن للأمم المتحدة، بموافقة الحكومة، أن تساعد السلطات على معالجة هذه الشواغل بتقديم الدعم للأنشطة التي تيسر الإدماج الاجتماعي والاقتصـادي لأعضـاء إمبونيراكور. ويمكن، عند الضـرورة، تصـميم برامج محددة لجمع الأسلحة لضمان استدامة السلام والأمن في البلد وفي المنطقة.

65 - وستواصل كيانات الأمم المتحدة العمل مع السلطات البوروندية والكيانات الإقليمية المعنية، ومنها المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بغية توطيد عملية بناء الثقة بين رؤساء أجهزة الاستخبارات والأمن في الدول الأعضاء في المؤتمر. وسوف تُبحث هذه الجهود ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

واو - التعاون الإقليمي والدولي

66 - لقد أتاحت الانتخابات وعملية التحول السياسي التي جرت مؤخرا للبلد وشركائه على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف فرصة لإعادة تنظيم شراكتهم إذا ما أبدى جميع الأطراف المعنية المرونة اللازمة وكان مستعدا لتجاوز العقبات السابقة والانخراط في حوار بناء. وسيكون إيجاد الأرضية المشتركة اللازمة لتحقيق التوازن بين شواغل الحكومة بشأن إبعاد البلد عن منظار الرقابة الدولية ليتسنى له التركيز على مسائل التنمية وبين مسؤولية مجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين عاملا يسهل حل هذه المعادلة.

67 - وستعمل الأمم المتحدة، مسترشدة بأولويات الحكومة الجديدة والتزامات البلد بموجب الأطر الإقليمية والدولية، مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للمساعدة في تحقيق تحسن ملموس في علاقات بوروندي بالمنطقة دون الإقليمية والمنطقة والمجتمع الدولي بغاية إعادة بناء الثقة والتعاون. وفي هذا الصدد، ستقوم كيانات الأمم المتحدة المعنية (إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام، وإدارة عمليات السلام، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، ومكتب التنسيق الإنمائي، ولجنة بناء السلام) بتيسير التعاون بين أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة والمؤسسات المشاركة الضامنة للاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون لتعبئة الشركاء الإقليميين والدوليين لدعم المشاريع التي تبشر بتحقيق النفع الاقتصادي لبوروندي، ويمكن أيضا أن تحقق مكاسب في مجال السلام والأمن في المنطقة من خلال تقوية التعاون عبر الحدود. وسوف تبحث هذه الجهود ضمن إطار استراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية لتوطيد السلام ومنع نشوب النزاعات وحلها في منطقة البحيرات الكبرى.

خامسا - خاتمة

68 - كان المناخ السلمي عموما الذي جرت فيه الانتخابات في بوروندي وما أفضت إليه من انتقال سلس إلى قيادة جديدة شاهدا على التزام شعب بوروندي بطي صفحة الماضي وشق طريق جديد نحو تحقيق السلام الدائم والتنمية في البلد. وهذا يتيح للأمم المتحدة والمجتمع الدولي فرصة غير مسبوقة لدعم حكومة وشعب بوروندي في اغتنام الزخم الذي أفضت إليه الانتخابات. ولئن كنت أشيد ببوروندي وقيادتها على ما تحقق من تقدم، ومنه التقدم المحرز في المسائل الأمنية، فإنني أهيب بالحكومة إلى العمل مع الأمم المتحدة للحفاظ على المكاسب التي تحققت حتى الآن والمضي قدما بجهود المصالحة الوطنية، وبناء السلام، وتحقيق التماسك الاجتماعي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأولويات العمل الإنساني، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا السياق، أرحب بما أعربه عنه الرئيس ندايشيميي من حسن النية تجاه المجتمع الدولي، وأحيط علما بأولوياته الست. وأرحب أيضا باستعداد الحكومة لمناقشة مستقبل مكتب مبعوثي الخاص إلى بوروندي.

69 - وأعرب عن شكري لحكومة بوروندي على الدعم الذي قدمته إلى بعثة التقييم الاستراتيجي والذي مكن من نشرها في البلد في ظل الامتثال التام للترتيبات الوقائية المتعلقة بجائحة كوفيد-19، ولجميع

أصحاب المصلحة على مشاركتهم النشطة. وأتوجه بالشكر لمبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، هوانغ شيا، وللأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، بينتو كيتا، على قيادتهما المشتركة للبعثة. وأشكر أيضا المنسق المقيم بالنيابة وأعضاء فريق الأمم المتحدة القطري وموظفي مكتب مبعوثي الخاص إلى بوروندي على مساهماتهم في هذا التقييم الاستراتيجي، وعلى تفانيهم في دعم حكومة بوروندي وشعبها. وأعوّل على استمرار التزامهم إذ تشرع الأمم المتحدة وبوروندي في هذا الفصل الجديد من شراكتهما.